Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science/special issue **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2023.icbauc02 **Pages: 18-27**

المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ودورها في حماية النازحين والمهجرين

أ.د. طه جسّام محمد [١]، أ. م. د. عدنان عبد الكريم محمود[٢]
[١]كلية العلوم الإسلامية، الجامعة العراقية، بغداد، 10001، العراق
[٢]كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ديالى، ٣٢٠٠١، العراق
tahajassam108@gmail.com, adnana.ps.hum@uodiyala.edu.iq

الملخص:

لم يكن النزوح الداخلي ظاهرة جديدة بل يعتبر ظاهرة إنسانية قديمة عانت منها أغلب دول العالم، وهو أكثر انتشارا وشيوعا في البلدان التي تشهد المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية وحالات الاضطراب وعدم الاستقرار مما يعمل على اقتلاع السكان وارغامهم على الهجرة والنزوح بحثا عن مكان آمن يحميهم من نيران الحرب أو بطش الجماعات المسلحة أو من غضب الطبيعة عندما تتعرض بلدانهم أو مناطقهم للكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والجفاف. أما بالنسبة للعراق فقد أصبح أنموذجا للمواطن المشرد بسبب ما تعرض له سكانه من تهجير وتشرد لأسباب قد تكون عسكرية أو نزاعات مسلحة أو أعمال إرهابية.

الكلمات المفتاحية: النازحين والمهجرين، المؤسسات الحكومية، منظمات المجتمع المدني.

The Role of the Government Institutions and the Civil Society Organizations in the Protection of the Displaced and Deportees

[1]Prof. Taha Jassam Mohammed, [2]Asst. Prof. Dr. Adnan Abdulkareem
[1]College of Islamic Sciences, Aliraqia University, Baghdad, 10001, Iraq.
[2]College of Education for Human Sciences, Diyala University, 32001, Iraq.
tahajassam108@gmail.com, adnana.ps.hum@uodiyala.edu.iq

Abstract:

Internal displacement was not a new phenomenon, but rather an old human phenomenon that most countries of the world suffered from, and it is more widespread and common in countries experiencing international and non-international armed conflicts and situations of turmoil and instability, which works to uproot the population and force them to migrate and flee in search of a safe place that protects them from fire. war, tyranny of armed groups, or the wrath of nature when their countries or regions are exposed to natural disasters such as floods, earthquakes, and droughts .As for Iraq, it has become a model for the homeless citizen because of the displacement and displacement that its population has been subjected to, for reasons that may be military, armed conflicts, or terrorist acts.

Keywords: Displaced and Displaced Persons, Governmental Institutions, Civil Society Organizations.

Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science/special issue **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2023.icbauc02 **Pages: 18-27**

المقدمة

اكتسبت حقوق النازحين والمهجرين أهمية كبيرة ويعد من أكثر المواضيع حساسية في هذا الوقت ، وله صدى على كافة الأصعدة ، وذلك لأهمية الحقوق التي يجب أن يتمتع بها النازحون داخليا لكون حقوقهم هي احترام لحقوق الانسان عموما والنازحين خصوصا ، لما تمثله هذه الفئة اذا اهملت من خطر كبير لا يستهدف الدولة فحسب ، بل يستهدف دول العالم جميعا وذلك نظرا للنسبة العالية للنازحين الذين يشكلون عبئًا ليس اقتصاديا واجتماعيا بل وأمنيا وذلك للأرقام الهائلة للنازحين التي لا يمكن التغافل عنها وهنا تتجلى أهمية حقوق الانسان ، اذ ان تجاهل هذه الحقوق في ضوء هذه الاعداد الكبيرة سوف يترك اثارا خطيرة على المجتمع ، فحقوق الانسان من الحقائق المهمة التي لابد من ابرازها أولا ، ان الحقوق ليست ترفا بل هي ضرورة حيوية لا يمكن من دونها ان يتحقق الاستقرار والأمن في أي مجتمع وان تنامي ظاهرة النزاعات في حقوق السكان المدنيين وما يتسبب به من نزوح للسكان داخل البلد

أو لجوئهم الى بلدان أخرى أو تعرضهم لمخاطر الألغام ونقص الغذاء والدواء وكذلك إمكانية حدوث تغيير ديموغرافي في المنطق التي يجبر المدنيين على مغادرتها ، من أجل ذلك يجب النظر بجدية الى السبل الكفيلة للحماية الكاملة للسكان المدنيين .ان تعدد الآليات الوطنية لحماية حقوق الانسان تدور اجمالا في القضاء والهياكل الحكومية واللجان البرلمانية والمؤسسات الوطنية وكذلك الى الإعلام الذي له الدور المهم في الرقابة ،ان هذه الاليات موجودة في كل بلد وان اختلفت النظم القضائية من بلد لآخر ويوجد لدينا في العراق العديد من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الانسان عموما والنازحين على وجه الخصوص وذلك ضمن السلطات الثلاث (التشريعية _ التنفيذية _ القضائية) مع وجود منظمات المجتمع المدني ومما لا شك فيه ان اكثر هذه المؤسسات تخصصا هي مفوضية حقوق الانسان ووزارة الهجرة والمهجرين ولجنة حقوق الانسان في مجلس النواب إضافة الى المنظمات المهتمة بهذا الشأن اقتضت طبيعية البحث تقسيمه الى مبحثين :

المبحث الأول : دور المؤسسات الحكومية في حماية النازحين والمهجرين، والمبحث الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية النازحين والمهجرين

المبحث الأوّل : دور المؤسسات الحكومية في حماية النازحين والمهجرين.

تتعدد الآليات الوطنية الحكومية لحماية حقوق الانسان ، وتدور اجمالا حول خمسة اشكال وهي :

القضاء ، الهياكل الحكومية ، اللجان البرلمانية ، المؤسسات الوطنية ، بالإضافة الى الاعلام الذي له الدور الرقابي المهم، ولا يخلو بلد في العالم من الآليات ، القضائية ، حتى وان اختلفت طبيعة النظم القضائية من بلد الى اخر ، كذلك لا يخلو من الاعلام، وان كان دوره يختلف كذلك من بلد إلى آخر ، وكذلك لا يكاد يخلو من هياكل حكومية معنية بحقوق الانسان ، وإن تباينت طبيعتها وادوارها تباينا كبيرا ، فثمة بلدان تتوافر فيها هذه الهياكل على مستوى وزاري متخصص في أحدى الوزارات المعنية[١]. ويوجد في العراق عدد من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الانسان عموما ، والنازحين على وجه الخصوص ، ضمن نطاق السلطات الثلاث : (التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية)، فضلا عن منظمات المجتمع المدني ، وأكثر هذه المؤسسات تخصصا هي وزارة حقوق الانسان ، وزارة الهجرة والمهجرين ، والمفوضية العليا لحقوق الانسان التي هي في طور التأسيس ، ولجنه حقوق الانسان في مجلس النواب، وعدد من منظمات المجتمع المدني ذات الخبرة المتميزة في مجال حقوق الانسان ، والتي لها برامج طويلة الاجل في مجال الحماية والتعزيز [٢]،

وسوف نتناول اهم المؤسسات الحكومية الخاصة بحقوق الانسان وحرياته كما يأتي:

اولا : وزارة الهجرة والمهجرين العراقية :

تتحمل وزارة الهجرة والمهجرين العراقية مسؤولية كل ما يتعلق بشؤون النازحين واللاجئين في العراق [٣]، ورغم أن تاريخ النزوح والتشرد في العراق يعود لفترات طويلة ، خصوصا في ظل النظام السابق ، الا ان العراق شهد ازدياد افي تلك الحالات بعد عام ٢٠٠٣ عند سقوط النظام السابق ، نتيجة الانفلات الأمني الذي صاحب انعدام مؤسسات الدولة ، كما تفاقم الوضع مع تصاعد العمليات الارهابية والهجمات الانتحارية التي طالت جميع شرائح المجتمع بمن فيهم موظفي الوزارة انفسهم ؛ حيث خلفت عشرات الآلاف من العوائل النازحة داخل العراق وخارجه ؛ وبالتالي برزت حاجة ملحة لأنشاء وزارة تعنى بهؤلاء النازحين والمهجرين ، وتدافع عن حقوقهم ، وتنسق الجهود الانسانية ، والفعل الميداني باتجاه هذه الفئات ؛ وبناء عليه ، قرر مجلس الحكم في اب ٢٠٠٣

تشكيل وزارة الهجرة والمهجرين وتبع ذلك قرار سلطة الائتلاف الموقتة رقم (٥٠) في كانون الثاني ٢٠٠٤ بتشكيل الوزارة بعدد بسيط من الدوائر من دون دائرة تخطيط او دائرة للفروع[٤]. ولم تبذل الحكومة العراقية سوى القليل في مساعدة النازحين واللاجئين على حد سواء ، فجميع شؤون النزوح والهجرة تقع - بشكل رئيس ومباشر - ضمن صلاحيات وزارة الهجرة الى اللاجئين الذين كانوا قد هاجروا ولاذوا بالفرار من النظام السابق[٥].

اما اعمال الوزارة فتتمثل في : " اجراء تقييمات الاحتياج، وتوزيع مساعدات اغاثة طارئة ، وضمان توفير الامن الاجتماعي ، وانصاف المتضررين من اثر القوانين غير العادلة التي نزعت الجنسية عنهم ، والارتباط بسلطة نزاعات الممتلكات العراقية، والتعاون مع وزارة حقوق الانسان في دعم حقوق النازحين، وابلاغ اقارب المفقودين في المقابر الجماعية أو جثث الاشخاص المقتولين من النظام السابق "، ان مفهوم وزارة الهجرة والمهجرين، ومبدأ عملها جديد في العراق؛ حيث لم تكن موجودة سابقا من ضمن تشكيلات حكومة البعث ابان النظام السابق ؛ حيث تعني مثل هذه الوزارة - لأول مرة _ بشؤون التنسيق أكثر من التنفيذ، وهو مفهوم جديد لم يعتد عليه العراقيون الذين يتوقعون من الدوائر الحكومية تقديم الخدمات ، لا المطالبة بها لصالحهم او التنسيق مع الاخرين ليقدموها[٦]. عملت وزارة الهجرة والمهجرين ومنذ تشكليها ادوارا كثيرة ، لمساعدة النازحين والمهجرين والتخفيف عن معاناتهم ؛ حيث كررت الوزارة - غداة تشكيل الحكومة العراقية في دورتها لعام ٢٠١٠محاولتها السابقة لعام ٢٠٠٨ بـ (اقفال ملف النازحين في العراق ومعالجة اثاره السلبية على المعنيين والمجتمع العراقي بشكل عام) من خلال السياسة الوطنية لمعالجة النزوح في اطار خطة رباعية، تهدف الى تأمين الخدمات المحسنة ، بدعم من الحكومة المحلية للأسر العائدة ، التي سعت الى الاندماج في مكان نزوحها ، وتقديم خدمات افضل في مستوطنات النازحين و مجتمعاتهم ، غير أن هذه الخطة قدمت مهلة زمنية طموحة جدا سيصعب احترامها على الأرجح وخاصة في ظل الفساد الذي المنتشر في المؤسسات اضافة الى غياب التنسيق بين الوزارات والسلطات المحلية) [٧] وكانت الوزارة قد اصدرت خطة استراتيجية اسمتها (الاستراتيجية العراقية الوطنية / حلول توفير المأوى للمتأثرين بالتهجير على المدى الطويل) [٨] وذلك في حزيران ٢٠١٢ تزود وزارة الهجرة والمهجرين بموجبها الوزارات والبلديات والمجالس المحلية في المحافظات ، بالبيانات الكافية حول احتياجات النازحين داخليا ، للمشاريع المخصصة لهم[٩]

وفي زيارة إلى مكتب المفتش العام التابع لها بين كيفية اليه التمثيل وصرف المنحة بعد أن يتم تدقيق اسماء المواطنين وفق قاعدة البيانات الموجودة في دائرة المعلومات

واوضح السيد [١٠]ان كافة الشكاوي التي تقدم من قبل المواطنين تخضع للسرية التامة ويتم تلقي الشكاوي بشكل مستمر وعلى مدار الساعة ويتم توثيقها[١٠]كما بين ان الوزارة اضافة الى مكتب المفتش العام عملت على تذليل كافة الصعوبات أمام النازحين وتيسير طلبات ذوي الشهداء وترويجها وتقليص الاجراءات في اطار حقوقهم وتعويضهم إضافة إلى عدم امتهان كرامتهم[١١].

والخلاصة أن مهام وزارة الهجرة والمهجرين تتمثل في نشر ثقافة حقوق الانسان في المجتمع ، وخصوصا في المجتمعات التي تعاني من ظاهرة النزوح الداخلي او المجتمعات المضيفة وملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية ، وخصوصا مع المبادئ التوجيهية بشان النزوح الداخلي للأمم المتحدة ، وتصدر الوزارة تقارير سنوية ودورية عن حالة النازحين داخليا ،

كما تصدر تقارير تتعلق بموضوعات عملها كلما اقتضت الحاجة، ومن اهم انجازات هذه المرحلة وضع قانون داخلي ، وهيكلي تنظيمي للوزارة، رغم أنها لا تتمتع بالإرث الاداري او المؤسساتي ، كونها حديثة النشأة ، وتأسست بعد تأسيس الدولة .

ثانيا مفوضية حقوق الانسان العراقية رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٨:

تتأثر المؤسسات الحكومية تأثرا بالغا بالنزاعات المسلحة ؛ حيث يطال التأثير قدراتها على الاستجابة لحماية النازحين داخليا ، وعادة تقوم السلطات في المدن بدور جهة الاستجابة الأولى ، لكن سرعان ما تتحمل السلطات المحلية فوق طاقتها ، اما الحكومات فتقع على عاتقها مسؤولية ايجاد حلول مستدامة للنازحين داخليا على اراضيها ، ومعظمها يدعم توفير هذه الحلول من خلال المؤسسات الحكومية والبرامج ، وغالبا ما تركز السياسة الوطنية الموضوعة خصيصا لمعالجة مشكلة النزوح الداخلي ، على ايجاد حلول مستدامة لاسيما عند العودة[١٢].

وقد تشكلت وزارة حقوق الانسان في سبتمبر / ايلول (٢٠٠٣) هي اول وزارة جرى تشكيلها بعد ربيع عام ٢٠٠٣ ، وجاءت تجسيدا لتطلعات الشعب العراقي في تصفية ارث انتهاكات حقوق الانسان ، التي مورست خلال عقود طويلة ، ومن اجل نشر ثقافة حقوق الانسان ، والعمل على حماية حقوق الانسان وتعزيزها بمهمات رقابية لرصد الاداء الحكومي وتقويمه.

وقد بنت الوزارة هيكلها على اسس تتفق وتحقق اهدافها مثل : انظمة رقابة ورصد ، منظومة التصفية ارث انتهاكات حقوق الانسان ، واجهزة لنشر ثقافة حقوق الانسان والتربية عليها ، هذا وللوزارة فروع في (١٤) محافظة اما في بغداد فلها فرعان هما (الكرخ ، والرصافة)[١٤]

ويتبين من ذلك ان وزارة حقوق الانسان هي من المؤسسات التي تسهر على حماية حقوق الانسان بموجب تخويلها من الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥) هي مؤسسة رسمية حكومية ، تتمثل واجباتها ومهامها بتقرير حقوق الانسان والدفاع عنها ، وتهتم بحماية حقوق الاقليات والسكان (النساء والاطفال) وكذلك رصد الانتهاكات وتقديم المشورة بشأنها ، كما تقوم بدور فعال في تقرير حقوق النازحين داخليا ، وحمايتهم بتامين احتياجاتهم من سكن وغذاء وخدمات أخرى ، وكذلك التصدي للمعوقات التي تحول دون تقديم الخدمات لهم، والبحث عن الحلول الدائمة بشان توفير كل ما يحتاجون اليه ،

وبصورة عامة ، تقدم الخدمات التالية :

١- مساعدة النازحين داخليا بتوفير فرص عمل قدر الامكان لهم.

٢- ايجاد طرق مبتكره ومستدامة لتقديم العون للنازحين وغيرهم من الفئات المستضعفة ، وتهيئة

فرص الاندماج بالنسبة للنازحين مع المجتمعات المضيفة ، وايجاد الحلول للتخفيف عن الاعباء الملقاة على كهولهم ، او اعادة توطينهم في مكان اخر داخل البلد أو العودة الى مناطق سكنهم الاصلية بعد توفير الأجواء واخذ رايهم بذلك.

٣- تقديم التعويضات للنازحين سواء أكانت مادية ام معنوية ، اما من وزارة حقوق الانسان او وزارة الهجرة والمهجرين

٤- عقد ندوات تثقيفية للتعريف بحقوق الانسان ، وتعميمها في اوساط المجتمع[١٤].

وتشكل الأوضاع التي لا تتضح فيها الأدوار والمسؤوليات، التي تقع على عاتق السلطات الوطنية والمحلية تجاه النازحين داخليا تحديا كبيرا ، اذ قد يؤدي تنوع جهات المخاطبة ، وعدم وضوح عملية صنع القرار الى ابطاء الاستجابة الطارئة للأشخاص النازحين داخليا بصورة كبيرة ، وتعد تقنيات التخطيط المتعلقة بالسلطة ، واصحاب المصلحة ادوات مقيدة لفهم السياق المحلي بشكل افضل [١٥]وقد عكست تجارب العديد من الدول اهمية تأسيس وزارة حقوق الانسان - وخاصة في النظم البرلمانية - على النحو الذي تبناه العراق لاسيما في المراحل الانتقالية والتأسيسية ، قد ملأت هذه الوزارة فراغا كبيرا مهما لم يكن لأي من الدولة او المجتمع القيام به سابقا ، وبات لديها خبراتها المهنية ما يشكل مؤسسة مهمة وخبيرا رئيسا للتعامل مع قضايا وشؤون حقوق الانسان ، وخصوصا حقوق النازحين داخليا في العراق ، اما في اقليم كردستان ، فقد شكلت مفوضية حقوق الانسان ضمن حكومة اقليم كردستان منذ عام (١٩٩١) وتحددت مهمتها الأساسية بالتوعية بحقوق الانسان، ومراقبتها ، وحمايتها ، ولها مكاتب موزعة في اقليم كردستان[١٦]

ومع التراكم الداخلي الايجابي في مجال حقوق الانسان في المرحلة الانتقالية ، فإن دور هذه الوزارة كان أمرا لا غنى عنه ، وبالتأكيد سوف يتزايد دورها ومهماتها على نحو كبير في سياق انتمائها للسلطة التنفيذية في تنفيذ الخطة الوطنية لتفعيل التوصيات ، والبرنامج الوطني للتربية على حقوق الانسان عموما ، والنازحين داخليا على وجه التخصيص ، والذي مازال قيد التنفيذ ، كونهم أكثر فئة ضعيفة ضمن المجتمع العراقي وقد تم حل الوزارة واصدار قانون المفوضية العليا لحقوق الانسان بتاريخ ٣٠/١٢/٢٠٠٨ بموجب الامر المرقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٨ لكي لا تكون خاضعة للسلطة التنفيذية وان يكون لها كيانها المستقل.

ثالثا: المحكمة الجنائية المركزية العراقية :

ظلت الدولة هي اللبنة الأولى للبناء الدولي، وهي المسؤولة عن حماية حقوق الأفراد وحرياته واحترامها ، ومع تطور المجتمع الدولي فرض على الدول التزامات ، قلصت من السيادة المطلقة وحولتها الى سيادة مقيدة فقد حاولت منظمة مراقبين حقوق الانسان وغيرها دون جدوى في تسعينات القرن الماضي أن تمنع الامم المتحدة من انشاء محكمة دولية لمحاكمة النظام السابق في العراق على جرائمه ضد الانسانية ، وجرائم الحرب ، والابادة الجماعية في العراق ، وفي ايلول ٢٠٠٢ قررت مجموعة من قادة الوكالات الأمريكية ان المحكمة اذا أسست فينبغي أن تكون نتاج جهد عراقي ، وقد اعلن عن هذه السياسة قبل وقت قصير من احتلال العراق [١٧] وصدر الأمر (٤٨) في ١٠/١٢/٢٠٠٣ ، الخاص بتفويض سلطة انشاء محكمة عراقية خاصة ، وبموجب هذا الأمر ، تم تخويل مجلس الحكم سلطة تأسيس محكمة عراقية لمحاكمة المدنيين العراقيين ، والاشخاص المقيمين المتهمين بارتكاب جرائم

الابادة، وجرائم ضد الإنسانية ، وجرائم الحرب ، صدر قانون المحكمة الجنائية العراقية المتخصصة بالجرائم ضد الإنسانية وحمل رقم(١) في سنة ٢٠٠٣ عن مجلس الحكم العراقي [١٨] ، واقتضى القانون ان تتمتع بالاستقلال التام [١٩]وتسري ولاية المحكمة على كل شخص طبيعي ، عراقيا كان أو غير عراقي اذا كان مقيما في العراق ومتهما بإحدى الجرائم التي ذكرتها المواد (١١_١٤) من هذا القانون؛ وبالتالي ، تنظر المحكمة في الجرائم المتعلقة بالإبادة الجماعية ، والجرائم ضد الانسانية ، وجرائم الحرب وانتهاكات القوانين العراقية المنصوص عليها في المادة (١٤) من هذا القانون[٢٠].

اما المحكمة الجنائية الدولية التي اتفقت الدول على انشائها في روما عام (١٩٩٨) ، ظهرت الى الوجود عام (٢٠٠٢) ، لا يمكن ان تنظر في محاكمة المتهمين من النظام العراقي السابق[٢١]، لأنها لا تختص الا بالجرائم الدولية المرتكبة بعد (١) تموز (٢٠٠٢) ، ولان جرائم المتهمين من النظام السابق وقعت قبل هذا التاريخ .والملاحظ ان ما ورد في قانون المحكمة ، يعتبر اول اشارة لجريمة النزوح التي لم تشر اليها التشريعات العقابية العراقية النافذة ،التي عدت هذه الجريمة من جرائم الحرب، ومن الخروقات الجسيمة

لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، وبالتحديد الأفعال المرتكبة ضد الاشخاص أو الممتلكات المحمية او الاعيان المدنية ، بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ذات العلاقة ، فقد ذكرت المادة (١٣/اولا/ح) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا ، النزوح الداخلي اضافة الى غيره من الأفعال ، نظرا لأهمية جريمة النزوح الداخلي التي حصلت في العراق ، اثارها الكبيرة سواء القانونية أم الانسانية، لضرورة محاسبة مرتكبي هذه الجرائم ، ولغياب النصوص القانونية في القوانين العقابية العراقية التي تجرم هذا الفعل ، خاصة ان العراق لم ينضم الى النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، ومن ثم كان من الصعب عرض هذه القضايا امام المحافل الدولية .

المبحث الثاني : دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية النازحين والمهجرين.

لمؤسسات المجتمع المدني دور بارز في حماية حقوق الانسان ولا يقل دورها عن دور المؤسسات الحكومية لكونها تنظيمات حرة طوعية ، وهناك اعداد كبيرة من مؤسسات المجتمع المدني البعض منها يسعى الى حماية حقوق الانسان ورعاية الأطفال ، في حين يعمل البعض الآخر منها على حماية ومساعدة ضحايا النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية . [٢٢] وينحصر عمل منظمات المجتمع المدني ضمن هذا الصنف من الاليات الاجرائية ، ضمن الاطار التنظيمي للدولة المسموح به للمنظمات غير الرسمية

تتميز العلاقة بين السلطة ومختلف المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الانسان في الكثير من الدول بطابع الحذر الشديد وعدم الثقة ، وبالرغم من ذلك تمارس ، المنظمات غير الحكومية الكثير من الجهود والانشطة التأثير على السلطات ، من ذلك المظاهرات والتجمعات الشعبية ،

اللقاءات ، وورش العمل ، وذلك لنشر الوعي وتنوير الرأي العام بوضع حقوق الانسان ، وفضح مختلف الانتهاكات والتجاوزات ، وتنفيذ الاعتصامات والاضطرابات ، وكل اشكال الضغط على السلطات ، لإجبارها على العدول عن اجراءات معينة وذلك من اجل صون حقوق الانسان وحمايتها كما تقدم مؤسسات المجتمع المدني تقارير الى لجنة حقوق الانسان المشكلة طبقا لأحكام المادة (٦٨) من ميثاق الأمم المتحدة، توضح فيه الانتهاكات التي يتعرضون لها والتمييز العنصري الذي تتعرض له الاقليات اذ تمكنت تلك الاقليات في افريقيا من حشد الرأي ضد الحكومة التي مارست عمليات التمييز والتهجير فضلا عن القرارات والاجراءات التي اتخذتها ضد الحكومة لإرغامها على التراجع عن قراراتها .

وذكرت اتفاقية جنيف دور المنظمات الوطنية المشاركة في تقديم الاعمال الانسانية والاغاثة المرضى والجرحى والأسرى والسكان المدنيين ، ونصت على حصانة المنظمات وحماية موظفيها من الاعتداءات وتمكينهم من ممارسة اعمالهم [٢٣]ونصت اتفاقية كمبالا وبشكل صريح على دور مؤسسات المجتمع المدني في مساعدة النازحين وفي مختلف مراحل النزوح القسري وبالأخص النازحين في المخيمات والمستوطنات غير الرسمية وتعمل بالتعاون مع المجتمعات المضيفة لمعرفة احتياجات النازحين [٢٤]، اذ ساهمت تلك المؤسسات في الدول الأفريقية في توعية النازحين حول اتفاقية كمبالا والضمانات لحقوقهم وحرياتهم الأساسية اذ تقوم تلك المنظمات بأنشطة مختلفة كتوزيع نص الاتفاقية على النازحين وتنظم المعارض عن حالات النزوح القسري بسبب الكوارث الطبيعية ومشاريع الإغاثة تعمل تلك الجمعيات على حماية السكان المدنيين من النزوح القسري والذي اكده القرار رقم (٥) الصادر عن المؤتمر الدولي الخامس والعشرين للصليب الأحمر في عام ١٩٨٦ والذي تضمن دعوة الجمعيات الوطنية للتعاون مع حكوماتها في حماية المدنيين وتمكينها من اداء واجباتها قدر الإمكان [٢٥]ومن الأمثلة عن الجمعيات الوطنية جمعية البزوغ الاجتماعية الخيرية

(الخاصة بالمهمشين) والتي عملت على مناصرة النازحين في جميع ارجاء اليمن والوقوف ضد العنصرية ومساعدة الاسر الفقيرة النازحة وتوفير اعانات مالية لهم[٢٦]

وفي العراق صاحب تغير الاحداث فيه ظهور العديد من منظمات المجتمع المدني والتي ساهمت في مد يد العون ومساعدة الفئات المهمشة من النازحين واللاجئين والتي تناول دستور جمهورية العراق المواضيع الخاصة بتلك المنظمات " تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية

والانضمام اليها وينظم ذلك بقانون "[٢٧]

ومن الجمعيات التي شاركت في حماية حقوق الانسان ومنع انتهاكها جمعية مراقبة حقوق الانسان العراقية والتي مقرها كربلاء ، ونصت المادة الثانية منه على الاهداف التي تسعى اليها بترسيخ الايمان بحقوق الأفراد وحرياتهم الاساسية وحق الشعوب في تقرير مصيرها وتوثيق الانتهاكات والخروقات التي يتعرض لها وحقوق السكان وبشكل ميداني وبالأخص الخروقات المتعلقة بالنزوح القسري للسكان وحث الجهات المسؤولة على التصدي للانتهاكات[٢٨] منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الانسان : تعد هذه المنظمات شريكا أساسيا في تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان (٢٠١١ - ٢٠١٤) في العراق سواء ما يتعلق بالدور المباشر المنوط بها في اطار مهماتها التي رسمتها لنفسها ، أو برامجها الجارية والمستقبلية ، كما وانها ستكون شريكا مهما في مجالات البناء المؤسسي وبناء المعرفة ودعم القدرات ، فهي بحد ذاتها احد الاهداف عمل

الخطة الوطنية لحقوق الانسان تهتم الخطة بدور هذه المؤسسة باعتبارها اداة مهمة في الحوار الاجتماعي وتلعب دورا مهما في بلورة رؤية المجتمع لهذه الشؤون ، في الوقت الذي تلعب فيه دورا مساهما في اصلاح ما يمكن ان يشكل خللا في منظومة السلوك القيمي والوعي العام ، وذلك

ان المنظمات غير الحكومية (ngo) العاملة في مجال حقوق الانسان ، احدى الاليات المهمة في تعزيز حقوق الانسان ؛ بل ويعتبر وجودها في دولة ما ، ومدى حريتها في العمل ، احد المعايير الرئيسة للحكم على مدى احترام الدول لحقوق الانسان وكذلك تعني منظمات المجتمع المدني بقضايا ذات طبيعة موضوعية أو فئوية، تتصل بتفعيل مبادئ حقوق الانسان ومعاييرها في الواقع العملي ، ومن تلك المنظمات المعنية بشؤون المرأة ، وشؤون الطفل وتنمية الثقافة ، وتدبير الخدمات الاجتماعية للمجتمعات المحلية والاثنية ، وقد يتبنى بعضها معايير دولية او خطوط ارشادية وثيقة الصلة بحقوق الانسان ، وربما تلعب دورا في مجال الدفاع الاجتماعي ، وقد يبادر او يشارك في اقتراح تشريعات وتدابير ذات صلة قد ترى بعض هذه المنظمات نفسها خارج سياق العمل من اجل تعزيز احترام حقوق الانسان وحمايتها ، غير أن الواقع العملي ، تلعب دورا مهما من خلال جهودها في هذا المجال ، حين توكد مقاربة حقوق الإنسان صلتها الوثيقة - وان تفاوتت بشتى مجالات الحياة[٢٩]. وقد تعرض العاملون في حقل المساعدات الانسانية ، المحليين والاجانب منهم على حد سواء ، للهجمات المسلحة، ومنها حادثة اختطاف فريق الهلال الاحمر العراقي ما ادى الى تعليق عملياتها

في بغداد لمدة شهر كامل (في وقت كانت خلاله المنظمة تقدم المساعدات لما يقارب من (٢٥٠) ألف نسمه) هذا وتعمل فرق المنظمات غير الحكومية بشجاعة لمساعدة النازحين العراقيين ، بيد ان مساعيها للوصول الى التجمعات السكانية المختلفة التي تقدم الخدمة تتعرض بشكل متزايد للتقويض فضلا عن معاناتها من نقص التمويل ، كذلك ثمة خطر حقيقي يتمثل في ان هذا الفراغ الانساني في المساعدات للنازحين ، قد يتم ملؤه من قبل المجاميع المسلحة ، من خلال توفير مساعدات الاغاثة لخدمة اهدافها السياسية في توسيع نطاق سيطرتها على الاقاليم .

وتشير الادلة التي قامت بجمعها لجنة التنسيق بين المنظمات الانسانية غير الحكومية في العراق - وهي شبكة تتألف من (٨٠) منظمة غير حكومية دولية ، و (٢٠٠) منظمة غير حكومية عراقية - الا ان العراق ، الذي كان يعد من اكثر الدول تقدما في الشرق الاوسط ، لم يحقق الا نتائج ومؤشرات نراها - عادة - في الدول النامية؛ حيث ينعدم الامن الشخصي ، والرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة ، وتسود حالة من النزاعات الداخلية ادت الى نزوح الاف العوائل من مناطق سكنهم[٣٠].

من الضروري جدا رفع مستوى الاتصالات، وتبادل المعلومات بين الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والهيئات الاخرى، وذلك من اجل تطوير مؤشرات، والية تحقق لتحديد الأولوية، ولضمان وجود اليات شاملة للمراقبة والتقييم، خاصة في مجالات وجود مساعدة للنازحين داخليا، اضافة الى جمع التبرعات ، وفض النزاعات، وتفعيل المصالحة الوطنية ، وعمل الشبكات ومشاركة المعلومات [31] وتتمثل اهم الاشكاليات على عمل المنظمات غير الحكومية كاليه من اليات النهوض بواقع حقوق

الإنسان في الأمور الاتية:

١ـ تباين الجهات على الساحة الداخلية، فبينما تعتمد معظم المنظمات غير الحكومية على المعايير الدولية كمرجعية لعملها باعتبارها المشترك الانساني، يتجه بعضها إلى التأكيد على القيم الدينية ، والحضارية السائدة جنبا الى جنب مع المعايير الدولية ، ويتجه البعض الآخر إلى التأكيد على المبادئ الاسلامية وحدها كمرجعية لعملها ، ويفضي هذا الى بروز بعض اوجه التعارض ، خاصة حيال بعض القضايا المهمة مثل : الموقف من قضايا النساء ، والجماعات الاثنية والنازحين ، وحرية الفكر والاعتقاد

٢ـ محاولة احتواء بعض هذه المنظمات من قبل الحكومات والقوى الحزبية: تعمل الحكومات لتحقيق هذا الهدف من خلال الادوات التشريعية ، واطلاق الحوافز الايجابية عبر تسهيل عمل بعض الجهات ، أو من خلال لجوئها الى بعض الاساليب السلبية مثل تكثيف الضغوط عليها تصل احيانا الى حلها ، فضلا عن قيام بعض الحكومات بدفع بعض العناصر لتشكيل جمعيات

تابعة لها ، في ما يعرف بـ"المنظمات الحزبية غير الحكومية ".

٣ـ تكثيف القوى الحزبية عضويتها بهذه الجمعيات ، والتأثير على توجيهاتها ، والوصول الى

مواقعها القيادية عبر جمعياتها العمومية وخاصة منها المفتوحة العضوية[32].

ان منظمات المجتمع المدني في العراق كثيرة ، خصوصا بعد عام ٢٠٠٣ ، وقد صدر القانون رقم (١٢) لسنة (٢٠١٠) الخاص بتأسيس المنظمات غير الحكومية ، واستحدث دائرة مختصة لذلك ، هي دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء وبلغ عدد المنظمات غير الحكومية (٢٦٠٠) منظمة ، وقد حذرت المنظمات غير الحكومية مرارا من المخاطر التي قد تنجم

عن تشجيع أي عودة سابقة لأوانها، ولفتت الانتباه الى عواقب عدم النظر في امكانية الاندماج المحلي او اعادة التوطين في مكان اخر ، غير ان الدعم المتاح للراغبين في الاندماج ، واعادة التوطين قليل جدا ، اذ ان الحكومة، ومجتمع المانحين ، والشركاء الفاعليين الدوليين ، والمحليين والامم المتحدة ، قد عززت عمليات العودة على حساب خيارات الحلول الأخرى. ونلاحظ انه بعد عام ٢٠٠٣ تم تأسيس كم هائل من المنظمات الانسانية في المحافظات العراقية كافة ، ولكن كانت هناك منظمات قبل عام (٢٠٠٣) مثل جمعية الهلال الأحمر العراقي ، ومعهد فيرا لتنمية قدرات المرأة .. الخ، وهي متعددة الأهداف، ولكن معظمها كانت تختص بجانب مهم ، هو حقوق الانسان وحمايتها، والتركيز على ظاهرة النزوح التي اخذت أبعادا لا يمكن التغافل عنها ، ولتوضيح دور المنظمات غير الحكومية نأخذ مثالا عنها ، جمعية الهلال الأحمر العراقي.

جمعية الهلال الاحمر العراقية :

منظمة انسانية من بين المنظمات القليلة التي تعمل على مساعدة النازحين في العراق، والمتواجدة في جميع انحائه [33] ، وتعتبر منظمة وطنية مستقلة ، تقدم الاغاثة الى ضحايا الحروب والنزاعات المسلحة غير الدولية وضحايا الكوارث الطبيعية وباقي الازمات وهي تعتبر من أقدم جمعيات في المنطقة ؛ حيث تم تأسيسها عام (١٩٣٢) ، وحصلت على اعتراف اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، وانضمت الى عضوية الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر ، والهلال الاحمر الدولية عام (١٩٣٤) ، وهي تلتزم بالمبادئ الانسانية ومن اهدافها الحياد، عدم التمييز ، أو التمييز على اساس الدين ، أو الطائفة ، أو المعتقد ، او الاتجاه السياسي"،[34] وتشير المادة (٢٦) من نظامها الاساسي الى ان الجمعية لها علامة فارقة (هلال أحمر) رفيع ، تكون فتحته على يمين الناظر ، ويكتب فيه اسم الجمعية باللغتين العربية ،والانكليزية ، باللون الابيض وسط الاطار الاخضر للعلامة[35]. وتمتلك جمعية الهلال الاحمر العراقي (١٥) قسم بين اداري ومالي واقسام عمليات ، اضافة الى (١٨) فرعا في كل محافظة من محافظات العراق ، كما تم افتتاح (١٣٥) مكتبا فرعيا في عموم العراق لتقديم المساعدات والخدمات الانسانية ، ويبلغ عدد المتطوعين في الهلال الاحمر العراقي (١٠) الاف متطوع ، بينما يبلغ عدد الموظفين في المركز والفروع (٣٢٠٠) منتسب ، وتمتلك الجمعية اربع مستشفيات خيرية ، ولا يقتصر عمل الهلال الاحمر على اوقات الحروب او الكوارث فحسب ؛ بل تركز الجمعية في اوقات السلم على عدة نشاطات ،

مثل: استقطاب الشباب المتطوعين واقامة مخيمات الشباب، اضافة الى القيام بالحملات الصحية في المناطق النائية من العراق [36] وبسبب الأوضاع المأساوية التي يعيشها العراق، تم توجيه معظم نشاط الجمعية نحو جهود الاستجابة الطارئة لاحتياجات النازحين داخليا ، وفي الدول المجاورة ، وتشمل اهم هذه النشاطات[٣٧]:

١ـ خدمات الاخلاء والانقاذ، وتقديم الاسعافات الأولية لضحايا العنف والتفجيرات
٢ـ اقامة المخيمات لإيواء النازحين داخليا ، واللاجئين وضحايا النزاعات المسلحة ، والذين دمرت منازلهم نتيجة الحرب والعمليات العسكرية ، وتوفير المواد الغذائية الأساسية ، والمعدات الصحية ، والاغطية اثناء موجات البرد القارس في الشتاء ، وغير ذلك من المستلزمات الضرورية لمخيمات النازحين داخليا
٣ـ تامين المساعدات الغذائية ؛ حيث قامت جمعية الهلال الاحمر العراقية وبمساعدة من اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، وجمعيات الهلال الاحمر في الكويت، وايران والإمارات العربية ، بتوزيع المساعدات على أكثر من (٧٠٠) الف عائلة .
٤ـ توفير مياه الشرب للنازحين داخليا في فصل الصيف في مخيمات النازحين
٥ـ تنظيم حملات التبرع بالدم لدعم مستشفيات العناية المركزة.

اضافة الى قيام الجمعية بتوزيع ٤٧٢ حصة اغاثية وصحية على العوائل النازحة والمقيمة في معسكر سعد للنازحين في قضاء بعقوبة ومخيم الوند في خانقين فضلا عن تنظيم جلسات ترفيهية متنوعة للطلبة النازحين لرفع مستواهم الدراسي وتخفيف الضغط عليهم [٣٨] اضافة الى ابداء الاستعداد لتقديم العون للعوائل النازحة من الجانب الايمن لمدينة الموصل ومع بدء عمليات تحرير المدينة اكدت الجمعية على عودة ٥٠ الف نازح الى مناطقهم المحررة في البلاد [٣٩] وساهمت مؤسسة خيرية اخرى في حماية النازحين كمؤسسة البارزاني الخيرية في اقليم كوردستان التي عملت على اغاثة وتقديم المساعدة ل ٢٥٠ ـ ٣٠٠ نازح عراقي في ١/٧/٢٠١٤ [٤١] ونستنتج مما تقدم بان للمنظمات الوطنية دور واسع في حماية النازحين ويعزى ذلك الى خبراتها الواسعة في مجال عملها في الوضع الذي يمكنها مساعدة وحماية النازحين فالجمعية الوطنية للهلال الاحمر غالبا ما تستعين باللجنة الدولية للصليب الاحمر في المسائل المتعلقة بالقانون الدولي الانساني ، وتعد التقارير عن اوضاعهم والخروقات التي يتعرضون لها وترسلها إلى السلطات المختصة وتحث الدول على الانضمام للصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان اضافة الى قيامها بإنشاء المدارس لضمان حق التعليم اضافة الى انشاء المصانع.

رابعا: المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان:

جهة ادارية لها سلطة استشارية مستمرة فيما يختص بتعزيز حقوق الانسان وحمايتها على المستوى الوطني او الدولي، وقد تأخذ هذه المؤسسات شكل مفوضيات لحقوق الانسان او ديوان للمظالم أو مؤسسات وطنية متخصصة لحماية مجموعة محددة معرضة لمخاطر امتثالا لمبادئ باريس [٤١]التي تحدد الاطار الدولي لتشكيل المؤسسات الوطنية، تشكلت المفوضية العليا لحقوق الانسان بموجب قانون رقم [٥٣] لسنة ٢٠٠٨ بوصفها مؤسسة وطنية مستقلة ، ويمنح القانون ولاية واسعة للمفوضية في تلقي الشكاوى حول انتهاكات حقوق الانسان ، والقيام بالتحقيقات الأولية بصددها ، والحضور الميداني في مواقع الانتهاكات ، وتحريك الدعاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان واحالتها الى الادعاء العام لاتخاذ الاجراءات القانونية واشعار المفوضية بالنتائج ، وهي في سبيل تحقيق ذلك تعمل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في اعداد الاستراتيجيات واليات العمل المشترك ، والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان في العراق من اجل تقديم الحماية لضمان احترام حقوق الانسان والتي منها رفع التقارير الى البرلمان العراقي مع البحوث والدراسات والمقترحات بصدد واقع حقوق الانسان في العراق[٤٢].

وفي ملف النزوح قامت المفوضية بدور كبير بالتعاون مع الجهات الرسمية وغير الرسمية في العراق من وزارات او مؤسسات مستقلة أو حتى حكومات محلية بالإضافة الى الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية منها أو مؤسسات المجتمع المدني في العراقي، وذلك من خلال الزيارات الميدانية المستمرة والحضور بالقرب من مواقع النزاع المسلح او مخيمات النازحين واماكن تواجدهم وتسجيل اهم الانتهاكات التي تعرضوا لها وتوثيقها، وقدمت بهذا الصدد العديد من التقارير اهمها [٤٣]:

١ـ تقرير المفوضية بعنوان (النازحون والمهجرون داخليا (للفترة من٢٠١٤/٦/١٠ ولغاية ٢٠١٥/٥/١٠ ويتكون من (٤٠) صفحة قدم للمقر الخاص في الامم المتحدة.

٢ - تقرير الأوضاع الانسانية للأطفال النازحين من محافظة نينوى والذي أكد من قبل المفوضية من خلال زيارات بالتعاون مع منظمة اليونيسف العالمية لمخيمات النازحين من محافظة الموصل في اقليم كوردستان وسهل نينوى والذي تضمن بيانات مهمة حول اعداد الاطفال المتواجدين واهم الانتهاكات التي تعرضوا لها وحجم الدعم والمساعدة المقدمة لهم واهم احتياجاتهم.

الخاتمة

تبين لنا من خلال البحث أهمية الدور التي تقوم به المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في حماية حقوق النازحين والمهجرين، وسلطنا الضوء على أهمية الحقوق العامة للنازحين والمهجرين، إضافة الى حقوقهم الخاصة المقررة وفق القانون، وأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في حماية النازحين داخليا باعتبارهم شريك فعّال في حماية حقوق الانسان، وتوصلنا في نهاية البحث الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات :

١ – أهمية دور المؤسسات الحكومية المتمثلة في وزارة الهجرة والمهجرين ومفوضية حقوق الانسان ولجنة حقوق الانسان في مجلس النواب في حماية حقوق النازحين والمهجرين العامة والخاصة.
٢- يعد النزوح الداخلي عامل عدم استقرار داخليا اذ انه يمثل تهديدا خطيرا على الأمن والسلم المجتمعي.
٣- يجب على منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وضع البرامج لصالح الأشخاص النازحين داخليا .

توصيات:

١ – يجب على الاعلام أن يأخذ دوره الرقابي المهم في أهمية حماية حقوق النازحين والمهجرين
٢- الاهتمام بالنازحين والمهجرين وتوفير كافة السبل لهم في سبيل الاندماج في المجتمع
٣- وضع الحلول الدائمة في معالجة مشاكل النازحين واتخاذ التدابير التي تساهم في منع النزوح الداخلي
٤- يجب توفير الحماية للفئات المستضعفة من النازحين داخليا كالنساء والأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة .

المصادر

[١.]مافي مروف ، الآليات الوطنية لحقوق الانسان ، بحث منشور على الانترنت على الموقع الالكتروني : www.human-human.blogspot.com\2011\04\bloplk) g_post.html) تاريخ الزيارة ٢٨\٤\٢٠١٨.
[٢.] وزارة حقوق الانسان، الخطة الوطنية لحقوق الانسان، مصدر سابق، ص١٥.
[٣.] للمزيد ينظر: المادة (٣) الفقرة (أولا،ثانيا) من قانون وزارة الهجرة والمهجرين.
[٤.] عبد الصمد رحمن سلطان، مهمة لايحسد علها، نشرة الهجرة القسرية، عدد خاص بالعراق، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، اب ، ٢٠٠٧ ، ص١٦ .
[٥.] د. فيليب مارفين، و د.نور الضحى الشطي ، اللاجئون العراقيون ما وراء التسامح ، مركز دراسات اللاجئين ، قسم دراسات التنمية الدولية ، جامعة أكسفورد ، كانون الثاني ، ٢٠٠٩ ،ص١١ .
[٦.] هوشيار زيباري، المؤتمر الدولي حول الاستجابة الإنسانية للاجئين والنازحين داخل العراق، في الدول المجاورة، جنيف ، ١٧/ ابريل ٢٠٠٧.
[٧.] مركز رصد النزوح الداخلي (idmc) ، استمرارية تركيز الاستجابة على العودة ..، مصدر (١) هوشيار زيباري ،المؤتكر الدولي حول الاستجابة الإنسانية للاجئي والنازحين داخل العراق ، في الدول المجاورة ، جنيف ، ١٧\ابريل ٢٠٠٧
[٨.] وزارة الهجرة والمهجرين العراقية ، الاستراتيجية العراقية الوطنية ،٢٠١٢، ص١٣.
[٩.] المصدر نفسه ،ص١٣.
[١٠.] عمار رحيم ، مكتب مفتش عام _فرع ديالى ،مقابلة شخصية بتاريخ ١\٩\٢٠١٨
[١١.] مقابلة شخصية مع السيد لؤي صبري معاون مدير الهجرة والمهجرين ، فرع ديالى بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٠ في مكتبه في محافظة ديالى.
[١٢.] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (unhcr) ، حوار المفوض السامي بشأن التحديات الحماية (حماية النازحين داخليا: تحديات مستمرة وفكر متجدد) ، ٢٥ نوفمبر / تشرين الثاني ، ٢٠١٣ ، ص٤.
[١٣.] وزارة حقوق الانسان ، مصدر سابق ، ص١٧
[١٤.] حقوق النازحين والمهجرين في ظل القانون الدولي الإنساني ، اسراء محمد كاظم ، رسالة ماجستير ٢٠١٩
[١٥.] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (unhcr) ، حوار المفوض السامي، مصدر سابق ، ص٤.
[١٦.] وزارة حقوق الانسان ، الخطة الوطنية لحقوق الانسان ، مصدر سابق ، ص١٧.
[١٧.] أريك ستوفر ، ميراندا باتريك فينك ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد٨٦٩،٢٠٠٨، ص٢٨٦

[١٨.] قرار مجلس الحكم العراقي المرقم (١٢٧) في ٢٠٠٣/١١/٩ الذي تم بموجبه إقرار مشروع قانون المحكمة الجنائية المتخصصة بالجرائم ضد الإنسانية .
[١٩.] للمزيد ينظر: نص المادة (١) أولا من قانون المحكمة الجنائية العليا.
[٢٠.] د.محمود شريف بسيوني وخالد محيي الدين ، التشريعات العراقية المعنية بالعدالة الجنائية ، دار النهضة العربية، الجزء الأول ، ص٢٨٨.
[٢١.] د. محمود شريف بسيوني ، مدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني ، مطبوعات وزارة حقوق الانسان في العراق ، بغداد ،٢٠٠٥، ص٢٠٤.
[٢٢.] انعام مهدي جابر الخفاجي ، اليات الحماية الداخلية لحقوق الانسان وحرياته في الدستور العراقي ، بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، مج٢٠، ع١١، ٢٠١٢،ص٢.
[٢٣.] المادة (٢٧،٢٦) من اتفاقية جنيف الأولى و (٢٥،٢٤) من اتفاقية جنيف الثانية والمواد (٣٠،٦٣) من الاتفاقية الرابعة لعام ١٩٤٩.
[٢٤.] المادة (٥) من اتفاقية كيمبالا لعام ٢٠٠٩ .
[٢٥.] نادية عبداللطيف، مصدر سابق ،ص٨٦
[٢٦.] مقالة بعنوان (النازحونفي الاعلام العراقي والعالمي الناطق بالعربية)، صدرت عن بيت الاعلام العراقي ، منشوره على الموقع الالكتروني www.imh_org.com
[٢٧.] المادة (٢٢) من دستور جمهورية العراق النافذة لسنة ٢٠٠٥
[٢٨.] نادية عبداللطيف ، مصدر سابق، ص٨٧
[٢٩.] المصدر نفسه ،ص٢٤.
[٣٠.] مركز دراسات اللاجئين ، العراق: ازمة النزوح والتهجير، مصدر سابق ، ص٢٧
[٣١.] المصدر نفسه ، ص٢٩
[٣٢.] وسام صبار برسيم ، مصدر سابق ، ص١٢٦.
[٣٣.] مركز دراسات اللاجئيين ، العراق : ازمة النزوح والتهجير ، مصدر سابق، ص٤٨
[٣٤.] د. جمال الكربولي ، الهلال الأحمر العراقي ، نشرة الهجرة القسرية ، اب ، ٢٠٠٧ ، ص٤٨
[٣٥.] للمزيد ينظر: الموقع الرسمي لجمعية الهلال الأحمر العراقية ، (info.a.ircs.org.iq) جرت زيارة الموقع في ٢٠١٨/٦/٢٩.
[٣٦.] د.جمال الكربولي ، مصدر سابق ، ص٤٩.
[٣٧.] مركز دراسات اللاجئين ، العراق : ازمة النزوح والتهجير ، مصدر سابق ،ص٤٩
[٣٨.] اخبار الفروع ، المساعدات الإنسانية للعوائل النازحة ، جمعية الهلال الاحمرالعراقية ، الصادر بتاريخ ١٦/ فبراير /٢٠١٧.
[٣٩.] جمعية الهلال الأحمر العراقي ، الموقع الالكتروني السابق ،ص٢
[٤٠.] تقرير المفوضية العليا لحقوق الانسان والمهجرين داخليا في ٢٠١٤/٦/١ لغاية ٢٠١٥/٥/١٠، بغداد ،٢٠١٥، ص٤.
[٤١.] مبادئ باريس وضعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار المرقم ١٤٣/٤٨(١٩٩٣) ، بشأن المعايير الدولية والأطر التشغيلية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان.
[٤٢.] المستشار حسين جلوب الساعدي و د. علي عبدالله عباس ، منهاج التدريب ومقدمة في دراسة حقوق الانسان ، إصدارات المركز الوطني لحقوق الانسان في وزارة حقوق الانسان ، بدون عدد ، مطبعة محافظة بغداد المركزية ، ٢٠١٣ ، ص٣٥١.
[٤٣.] للمزيد ينظر الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة لحقوق الانسان ، http\\ihchr.iq